حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن

the rights of the Palestinian people in the draft deal of the century

تاريخ الارسال: 2019/05/19	تاريخ القبول: 2019/10/11	تاريخ النشر: 2020/01/08

ط.د. العمري حكيم
جامعة يحي فارس- المدية
hakimlamri43@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الدراسة ما يسمى صفقة القرن، وبالرغم من عدم وجود نصوص رسمية حولها، إلا أن التسريبات الأمريكية والإسرائيلية والعربية حولها تحمل مضامين خطيرة، تجعلها أقرب إلى تصفية القضية الفلسطينية، منها إلى تسويتها، و تعرض الدراسة مواقف الأطراف المؤثرة تجاه مشروع صفقة القرن، والتحديات التي تواجهها ، وتبين أن الصفقة تتناقض مع أحكام القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية فهي تهدف إلى إنهاء الملفات الأساسية في القضية الفلسطينية، كالقدس واللاجئين وحدود الدولة، وتختتم الدراسة بوضع آليات وسبلٍ لمواجهة الصفقة، منها الدعوة إلى رفض صفقة القرن، وصياغة مشروع وطني فلسطيني جامع يشمل جميع فصائل الشعب الفلسطيني، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتنسيق الجهود كافة في مواجهة الصفقة.

الكلمات المفتاحية: صفقة القرن، عملية السلام، القانون الدولي، القضية الفلسطينية، حقوق الشعب الفلسطيني .

Abstract :

This study deals with the so-called Deal of the Century, although there are no official texts about it. However, the American, Israeli and Arab leaks around them carry serious implications that make them closer to the liquidation of the Palestinian issue. Which it faces. It turns out that the deal contradicts the provisions of international law and UN resolutions on the Palestinian issue. It aims at ending the basic issues in the Palestinian cause, such as Jerusalem,

refugees and the borders of the state. The study concludes by developing mechanisms and means to deal with the deal. To reject the deal of the century, to formulate a comprehensive Palestinian national project that includes all factions of the Palestinian people, to strengthen Palestinian national unity and to coordinate all efforts against the deal.

keywords : Deal of the Century ,the peace process, international Law, the Palestinian cause, The rights of the Palestinian people.

مقدمة:

بات مصطلح صفقة القرن الأكثر استخداما وانتشارا لوصف الجهود الأمريكية في التوصل إلى اتفاق سلام، بوصفه حلا للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي خلال العامين الماضيين، وانتشر المصطلح على المستوى المحلي والدولي، وعلى لسان القيادات السياسية والنخب الفلسطينية، من دون معرفة حقيقية ورسمية بدلالاته ومضامينه وبنود الصفقة التي يروج لها[1].

ومنذ أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نوفمبر 2016 عن أن لديه صفقة لتسوية الصراع- العربي الإسرائيلي، تتابعت النشاطات الأمريكية على الجبهات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في هذا الإطار، دون الإعلان الرسمي عن نص رسمي لبنود هذا المشروع الذي أصبح معروفا بصفقة القرن. ونتيجة لذلك، اعتمدت التحليلات السياسية لمشروع صفقة القرن، غير المعلن رسميا حتى الآن، على بعدين هما:

التسريبات الصحفية وبعض الإشارات العامة التي ترد على لسان الفريق السياسي الذي أوكل له ترامب جهود إدارة هذا المشروع. وعلى الممارسة السياسية الميدانية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط واعتبارها مؤشرا على المضمون الفعلي الذي ينطوي عليه ذلك المشروع.

ويبدو أن إخفاء بنود الصفقة حتى الآن، على الرغم من مرور أكثر من سنتين على أول إشارة لها، يستهدف إيجاد بيئة سياسية مواتية في المستوى المحلي (الفلسطيني والإسرائيلي)، والمستوى الإقليمي (العربي بشكل خاص) والدولي (بشكل عام)، من خلال

إقناع الأطراف بالبنود ، ثم الإعلان عن الصفقة بعد ضمان قدر كاف من الترويج لها بين القوى الأساسية في المستويات الثلاثة السابقة الذكر[2].

تتناول هذه الدراسة التعريف بصفقة القرن، ومواقف الفاعلين منها، وأثرها على حقوق الشعب الفلسطيني التي كفلها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، و التحديات التي تواجهها الصفقة، وفرص إمكانية تحققها، واستشراف مستقبلها.

الإشكالية: ماهو مستقبل صفقة القرن الأمريكية وما هي تداعياتها على حقوق الشعب الفلسطيني؟

الإجابة عن هذه الإشكالية تكون من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول:مشروع صفقة القرن.

المبحث الثاني:مخالفة صفقة القرن لأحكام القانون الدولي.

المبحث الأول : مشروع صفقة القرن

تأتي محاولات عقد صفقة القرن في ظل توقف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية منذ عام 2014 ، والمنطقة العربية تشهد صراعات متعددة ، ولم يعد الصراع العربي- الإسرائيلي هو الوحيد في المنطقة والمجمع عليه عربيا، وتباينت القراءات حول طبيعة صفقة القرن، وأهدافها، فبينما تقول إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وحلفاؤها من الأنظمة العربية بأن غايتها التوصل إلى حل شامل للصراع العربي- الإسرائيلي فيما يرى البعض في الصفقة، محاولة من قبل إدارة ترامب وكيان الاحتلال الإسرائيلي استغلال الظروف التي تمر بها دول المنطقة العربية من جراء طول أمد الصراع وغياب الأفق، وإن الهدف من الصفقة التوصل إلى اتفاقية سلام يتنازل بموجبها العرب عما تبقى من الثوابت التي رفض المفاوض الفلسطيني سابقا التنازل عنها، وآخرون يرون فيها مجرد استمرار لمسيرة الاحتلال في إستراتيجيته التي تعتمد على أولوية التطبيع مع الأنظمة العربية المتبقية، تحت مبرر بناء مقومات السلام، واستغلال الزمن وطول أمد المفاوضات في تغيير الواقع واستبداله بآخر يفرض في النهاية تصفية القضية لفلسطينية[3].

المطلب الأول: معالم صفقة القرن.

تدور أحاديث صفقة القرن حول دولة فلسطينية غير مكتملة السيادة بحدود مؤقتة على نصف الضفة الغربية وقطاع غزة ودون القدس، والعمل على إيجاد حل إنساني لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفي هذا السياق نشرت وكالة أناضول للأنباء ما اعتبرته تفاصيل متعلقة بصفقة القرن وقد جاءت ضمن التقرير السياسي الذي قدمه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني صائب عريقات لاجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الأخير الذي عقد يومي14و15 جانفي2018 بمقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، وقد استعرض صائب عريقات في تقريره 13 بندا حمل الخطوط العامة للخطة الأمريكية، وأولها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها[4] وبالتالي لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية في المستقبل أن تتفاوض حول القدس بعد اعتراف الإدارة الأمريكية بها كعاصمة لإسرائيل [5]، وتشمل الخطة وفق للمصدر ذاته- ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية لإسرائيل، وإعلان قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء السيطرة الأمنية لإسرائيل، إلى جانب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية مع انسحابات تدريجية لإسرائيل من مناطق فلسطينية محتلة[6].

ويتحدث البند الثاني من التقرير عن عاصمة فلسطينية في ضواحي القدس وخارج حدود 1967[7]، بستة كيلومترات، فيما ستوافق إدارة ترامب على ضم الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة والقدس لدولة إسرائيل، يتبعها إعلان عن مفهوم امني مشترك لكل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين كشركاء للسلام، على أن يشكل هذا المفهوم نقاط جوهرية، دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع قوة شرطية قوية، وإيجاد تعاون امني ثنائي وإقليمي ودولي، وبما يشمل مشاركة الأردن ومصر وواشنطن، وسيكون الباب مفتوحا أمام دول أخرى، ووجود قوات إسرائيلية على طول نهر الأردن والجبال الوسطى لحماية الدولتين، وأخيرا تبقى إسرائيل على صلاحيات الأمن القصوى بيدها حالات الطوارئ[8].

ومن أهم التسريبات الأخرى ما ورد في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن فحوى ما وصفته الصحيفة بإجراءات بناء الثقة، ومن بين تلك الإجراءات توقف الإسرائيليين عن مصادرة أراض جديدة للاستيطان، والبناء في الكتل الاستيطانية القائمة، وإعلان الالتزام الشكلي بحل الدولتين ونقل الصلاحيات من المنطقة (ج) في الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الكاملة إسرائيليا إلى السلطة الفلسطينية، على أن يواصل الفلسطينيون

التنسيق الأمني الكامل، ويتوقفون عن السعي للحصول على اعترافات دولية جديدة بالدولة الفلسطينية[9].

وحسب مستشار الرئيس ترامب"جاريد كوشنير" في مقابلة له مع صحيفة القدس الفلسطينية فان مقترح حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية متروك لكل من الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي ليقرروا فيه. وبناء على ذلك فان أطروحات صفقة القرن تتجاوز أسس عملية التفاوض، ومرجعيات الحل التي شكلتها قرارات الأمم المتحدة المتوالية، لا بل أنها تتجاوز ما تم إقراره في اتفاقيات أوسلو وما لحق بها[10].

والجدير بالملاحظة أن صفقة القرن-مثل مفاوضات مدريد عام 1991 ثم اتفاق أوسلو عام 1993-تقوم على فكرتين أساسيتين الأولى هي مبادلة الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين[11]، والثانية هي دمج إسرائيل في المحيط العربي وتطبيع العلاقة معها[12]، وتجسيد ذلك كله في اتفاق نهائي يتناول مختلف القضايا، لأن تقسيم الاتفاق إلى مراحل قد يعيق تطبيع العلاقات مع إسرائيل والدول العربية.

وعموما يمكن تحديد البنود الأكثر ترددا في التسريبات الصحفية أو الإشارات العامة التي ترد على لسان مسؤولين من ذوي العلاقة بالموضوع في البنود التالية:

1- ترك موضوع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وترك الموضوع لطرفي النزاع ليقررا ما يناسبهما في هذا الشأن، أي عدم التمسك بالضرورة بحل الدولتين، لكن هذا لا يعني بالضرورة حل الدولة الواحدة، إنّما هو حلّ هجين متمثل في دولة إسرائيلية كاملة السيادة، وكيان فلسطيني بحكم ذاتي منزوع السيادة على جزر وكنتونات فلسطينية، وينسجم هذا مع رؤية تصفية القضية الفلسطينية، وفقًا لرؤية اليمين الصهيوني وشروطه، ودمج الكيان الإسرائيلي مع المنطقة، وتطبيع علاقته مع دولها[13].

2-الكيان الفلسطيني، أيا كان شكله النهائي، سيقوم على مساحة تتراوح بين 40-60% من مساحة الضفة الغربية؛ وهناك تسريبات جديدة تحدثت مؤخرا عن 90% من مساحة الضفة الغربية.

3-أن تكون بعض ضواحي القدس الشرقية هي عاصمة للكيان الفلسطيني، بينما القدس بكاملها عاصمة لإسرائيل[14].

4-تقع مناطق المقدسات الإسلامية في القدس ضمن السيادة الإسرائيلية، على أن تترك "إدارتها" لدول إسلامية مثل الأردن وتركيا والسعودية.

5-يتم تقديم مساعدات دولية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يتواجدون فيها، ومساعدة هذه الدول المضيفة للاجئين من خلال الاستثمارات وغيرها من الأدوات الاقتصادية لتحسين فرص دمج هؤلاء اللاجئين في هذا الاتجاه.

6-ربط الأجزاء التي يقوم عليها الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية بقطاع غزة، وتقديم مساعدات دولية لتحسين الظروف الاقتصادية للكيان الفلسطيني المقترح.

7-سيكون الكيان الفلسطيني المقترح منزوع السلاح ويقتصر على أجهزة أمنية بتسليح يتناسب مع مهمات الحفاظ على الأمن الداخلي.

8-ضم الكتل الاستيطانية الإسرائيلية الرئيسية في الضفة الغربية لـ"إسرائيل"، بينما يتم تفكيك المستوطنات "العشوائية" أو إخلائها أو خضوعها لسلطة الكيان الفلسطيني.

9-منح الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية التي سيتم ضمها لـ"إسرائيل" الجنسية الإسرائيلية.

10- تواجد عسكري إسرائيلي على طول نهر الأردن من الجانب الغربي للنهر.

11- الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية.

المطلب الثاني : ردود الأفعال حول مشروع صفقة القرن

أولا : الموقف الفلسطيني

1- موقف السلطة الفلسطينية:

تبنت رئاسة السلطة الفلسطينية مواقف متباينة إزاء صفقة القرن كان أولها الإشادة بها، فقد التقي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 سبتمبر2017 وشكره على دعمه وأشاد بجديته لتنفيذ الرؤية التي تضمنتها صفقة القرن، وأعرب عن أمله في أن تتحقق في الأشهر القريبة القادمة، مشيرا إلى أن مفاوضي إدارة ترامب خصوصا جاريد كوشنير و جايسون جرينبلات قد التقوا الفلسطينيين أكثر من 20مرة خلال 08 أشهر، يأتي هذا الموقف منسجما مع كون السلطة شريكا سياسيا في مسيرة البحث عن حل سياسي للصراع من جهة، وفي ضوء وعد ترامب بالقيام بوساطة متوازنة إزاء عملية السلام من جهة أخرى[15]، لكن وفي مرحلة تالية وبعد قرار ترامب بالاعتراف بالقدس

عاصمة لإسرائيل وعزمه على نقل السفارة الأمريكية إليها رفضت السلطة صفقة القرن والقرار المذكور[16].

لا شك أن موقف السلطة الفلسطينية الرافض للصفقة يعتبر ايجابيا غير أن قيمة هذا الرفض ترتبط بمدى فعاليته والآثار المترتبة عليه خصوصا أن محددات أوسلو التي تقيد السلطة وتجعلها رهينة لاشتراطات مالية واقتصادية وسياسية تضعها في مواجهة الضغط الإسرائيلي الأمريكي المباشر، فضلا عن ما يمكن أن تواجهه من ضغوط جهات أخرى في حال إصرارها على رفض صفقة القرن.

2- موقف حركة حماس:

رفضت حركة حماس صفقة القرن بوضوح وبشكل مبكر جاء ذلك على لسان رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية خلال خطاب ألقاه في غزة في 05 جويلية2017، الذي أكد فيه أن حركة حماس لن تسمح بتمرير أي مشروع يمس الحقوق الفلسطينية الثابتة متعهدا بالتصدي لأي صفقة زائفة تتجاوز الحقوق التاريخية في فلسطين.

وتعتبر حركة حماس عائقا فعليا أمام تمرير الصفقة بحكم معارضتها لاتفاق أوسلو 1993 وما تبعه من اتفاقيات غير متوازنة، وتقع صفقة القرن في القلب من ذلك، ولهذا السبب وغيره فهي تخضع للحصار الدولي والإقليمي والمحلي المشدد منذ 12 عاما. إن دوافع الحصار المفروض على غزة ذات صلة واضحة بمواقف حركة حماس الرافض لمسار أوسلو، وما نتج عنه من اتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي ضوء ذلك يكون رفضها لصفقة القرن أكثر وضوحا وتأكيدا[17].

ثانيا : الموقف الإسرائيلي

تسعى إسرائيل إلى التهرب من استحقاقات السلام، وتسعى إلى استغلال الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، والإجراءات التي يمارسها كيان الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتؤكد عدم رغبتها في التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، حيث تضع العراقيل أمامها؛ منها استمرار الاستيطان، ومصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على مشروع قانون(القدس الموحدة)، الذي تكون القدس بموجبه هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، ولا يمكن التخلي عن أي جزء منها،[18] كما يضع مشروع القانون الجديد شروطاً على أي انسحاب من مدينة القدس في حال التوصل مع الفلسطينيين إلى اتفاق سلام. بالإضافة

إلى سنه لقانون القومية اليهودي، حيث صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة وبشكل نهائي على قانون أساس: إسرائيل -الدولة القومية للشعب اليهودي[19]، الذي تم إقراره بتاريخ 19 جويلية 2018، بأغلبية62 عضوا مقابل معارضة 55 عضو وامتناع نائبين عن التصويت[20].

ثالثا : الموقف العربي

على الرغم من أن تفاصيل صفقة القرن لم تكشف بعد إلا انه يمكن القول أنها تتضمن مكونا إقليميا يفترض أن تدعم في سياقه دول عربية معتدلة الصفقة، ومع ذلك فليس هناك موقف عربي رسمي معلن ايجابي أو سلبي إزاء القضية، ويعكس هذا الموقف الغموض الذي تنطوي عليه الصفقة ذاتها.

وفي هذا السياق أشارت تقارير إلى وجود تحفظات أبدتها بعض الدول العربية إزاء صفقة القرن، فقد أوضحت مصر تحفظها على استبدال القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة، كما عارض الأردن محاولات الإبقاء على القوات الإسرائيلية في وادي الأردن، وهو ما أكده أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات بوجود إجماع عربي على رفض صفقة القرن التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تسويقها.

وعلى خلاف بعض المصادر الإسرائيلية التي تروج بان معظم الدول العربية قد وافقت على الصفقة وأنها طلبت من الإدارة الأمريكية الإبقاء على موقفها هذا طي الكتمان، بل أن بعض الدول العربية قد مارست ضغوطا على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كي يقبل بالصفقة المذكورة[21].

رابعا : موقف دول الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي أحد المكونات الفاعلة في اللجنة الرباعية الدولية، التي تضم كل من(الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة)، ويتمسك الاتحاد الأوروبي بضرورة حل الدولتين لتسوية القضية الفلسطينية.

وللاتحاد الأوروبي -منظمة أو على مستوى الدول داخل منظومته -دور رئيسي في المفاوضات بن الفلسطينيين وكيان الاحتلال، ودعم السلطة الفلسطينية ماليا، وتعد المبادرة الفرنسية 2014 آخر المبادرات المقدمة للتوصل إلى اتفاق سلام خلال عامين، وقد اعترفت بعض البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية. وللمؤسسات الأوروبية مواقف تستنكر

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، كما أن بعض دول الاتحاد الأوروبي تقاطع شراء بضائع الاحتلال المزروعة أو المصنعة في المستوطنات التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي، وطالب عدد من الأكاديميين الأوروبيين بمقاطعة جامعات وأكاديميي الاحتلال الإسرائيلي. ورغم ما شهدته علاقة كيان الاحتلال الإسرائيلي بالاتحاد الأوروبي من تدهور خلال رئاسة بنيامن نتنياهو، تبقى حماية كيان الاحتلال الإسرائيلي من ثوابت سياسة الاتحاد الأوروبي.

موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة صفقة القرن مؤيد لها من حيث مبدأ ضرورة التوصل إلى حل للصراع، لكن الكثير من دوله -على ما يبدو -تتوجس من مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ولا تثق برغبته وقدرته على تحقيق السلام.[22]

المبحث الثاني : مخالفة صفقة القرن لأحكام القانون الدولي

صفقة القرن تتعارض مع القرارات والقوانين الدولية؛ وانتهاكها لمرجعيات مبادرة السلام العربية .كما كما تتعارض مع قراري مجلس الأمن 242و 338 .اللذان يعتبران أساس عملية السلام الفلسطينية -الإسرائيلية.

المطلب الأول : مخالفة صفقة القرن لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية

تواجه صفقة القرن العديد من التحديات المتعلقة بالسيادة على القدس، وحق العودة اللاجئين، وترسيم الحدود للدولة الفلسطينية المفترضة مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، وطبيعة سيادة الدولة الفلسطينية التي يريدها كيان الاحتلال منزوعة السلاح، وتعيش في ظل سيادة الاحتلال الفعلية؛[23].

الفرع الأول : تتناقض صفقة القرن مع قراراي مجلس الأمن 242 و338

تتناقض صفقة القرن مع قراراي مجلس الأمن 242 و338 التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 كوسيلة لتعزيز عملية السلام بين الجانبين. ويشكل رفض إسرائيل في تحقيق مطلب الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 اتجاها ينطوي على تمرد ورفض للقرارات الدولية. كما أنه يحرم الشعب الفلسطيني عمليا من ممارسة حق تقرير المصير كما هو منصوص عليه في القرارات المذكورة أعلاه.

أولا : قرار مجلس الأمن رقم 242لعام1967

في عام 1967 على اثر الحرب العربية الإسرائيلية حيث احتلت إسرائيل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورية، وسيناء المصرية، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 242 حول إقرار مبادئ السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط[24].

ولقد جاء في القرار أن مجلس الأمن يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وهذا يستوجب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير وإنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب[25]، يؤكد أيضا الحاجة إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، وضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عبر إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة السلاح[26].

و يعد هذا القرار من أهم القرارات التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية السلمية إلى الآن، وقد قدمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن بالإجماع وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة مابين (09-22 نوفمبر 1967) واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة، قدمت فيها أربعة مشاريع سوفيتي، أمريكي، بريطاني، ومشروع قدمته ثلاثة دول وهي الهند ومالي ونيجيريا، ولقد رفضته منظمة التحرير الفلسطينية وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية[27] .

ثانيا : القرار338 الصادر في 22 اكتوبر1973

صدر القرار 338 في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 22 نوفمبر1973 وكان القرار على شكل طلب لوقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار242 بجميع أجزائه. وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها من سيناء والجولان وغزة والضفة، وإطلاق مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[28].

ولقد تبنى مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم1747ب14 صوتا مقابل لا شيء، والدول التي أيدت القرار هي: أستراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، أندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغسلافيا[29].

والجدير بالملاحظة أن صفقة القرن تقترح خطة تعطي جزءا صغيرا من الضفة الغربية للفلسطينيين، وتضع إستراتيجية لنقل ملكية القدس إلى إسرائيل مع وعد بإنشاء عاصمة جديدة لفلسطين في جزء من الأرض المتبقية . وعليه الصفقة تنطوي على مخالفات

قانونية جسيمة لقراري مجلس الأمن 242و338، والتي يمكن أن تبرر رفض العرب لها. وإذا ما أخذت من منظور القوانين الدولية، فإن هذه الصفقة غير قانونية[30].

و تدعم المؤسسات الدولية والإقليمية على حد سواء الموقف الفلسطيني من طلب الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967وفقا للقرار 242و 338، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. و مع ذلك من الصعب تصور أن يتراجع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن سعيه إلى انتهاك هذه القرارات والقوانين الدولية[31].

و من الواضح من محتويات الصفقة أن ما يريده دونالد ترامب يشكل مخالفة صريحة للقرارات الدولية المذكورة التي تطالب إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. ويدعم الرئيس ترامب المؤامرة الرامية إلى تجريد الفلسطينيين من أراضي الأسلاف ومن الموارد، مثل طبقات المياه الجوفية ومحزونات الغاز.

الفرع الثاني : تناقض صفقة القرن مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس

إن صفقة القرن تعتبر مخالفة للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الأرض المحتلة ومنها القدس.

أولا : مخالفته صفقة القرن لقرارات الجمعية العامة بشأن القدس

1- قرار التقسيم رقم 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29:.صفقة القرن تعتبر مخالفة لقرار التقسيم القاضي بقيام دولتين(يهودية وفلسطينية) ومنح القدس وضعا قانونيا خاصا تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولقد سعت الأمم المتحدة جاهدة إلى تنفيذ قرار التدويل باعتباره مركزا قانونيا لمدينة القدس والحفاظ على هذا المركز سواء بالعمل على تنفيذه، أو استنكار الإجراءات الصادرة عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، بما يخالف المركز الدولي للمدينة، وذلك من خلال التوصيات والقرارات الصادرة عن أجهزتها من حين لأخر[32].

إن عدم تطبيق أو انتهاك القرار رقم 181 لا يؤثر على القرار وصلاحياته، لم يؤثر على النظام الدولي الخاص بالقدس.

ومنه نستنتج أن النظام القانوني الدولي الخاص بمدينة القدس ينطبق على القدس الشرقية والغربية، وان إسرائيل عليها التزام قانوني بعدم تغيير وضع مدينة القدس

كما هو منصوص عليه في القرار رقم 181، لأنها اعترفت بهذا القرار صراحة واستندت إليه في إعلان قيامها.

2- **القرار رقم 194 الصادر بتاريخ1948/12/11**نص على تدويل منطقة القدس، وأنشأت لجنة التوفيق، وعهدت إليها وضع نظام دائم للتدويل[33].

3- **القرار رقم303 الصادر بتاريخ1949/12/09**الذي أعلنت فيه بأنه يجب وضع القدس تحت نظام عالمي دائم، ودعا القرار مجلس الوصاية أن ينتهي من تحضير نظام أساسي للقدس، وأن يقوم المجلس فورا بتنفيذه[34].

4- **القرار رقم114 الصادر بتاريخ 20 /1949/12**يقضي بإبطال إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، ومن ثمة أصبح المركز القانوني للجزء الغربي من القدس والذي احتلته إسرائيل عام 1949، من قبل الأراضي المحتلة التي تخضع لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

5- **القرار 2253 الصادر بتاريخ 1967** الذي ينص على دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس[35].

6- **قرار رقم 50/22 الصادربتاريخ1995/12/04**المتضمن شجب انتقال البعثات الدبلوماسية إلى القدس.

7- **القرار رقم"A/ES-10/L.22"**[36] الصادر بتاريخ 2017/12/21 ردا على قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. أكدت فيه أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغير طابع مدينة القدس أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي، ليس لها اثر قانوني وتعد لاغية وباطلة ويتعين إلغائها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا: مخالفة صفقة القرن لقرارات مجلس الأمن بشأن القدس

1- **قرار مجلس الأمن رقم 252 الصادر بتاريخ1967/05/21**يدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك[37].

2- **قرار مجلس الأمن رقم الصادر بتاريخ 03 /07/ 1969** يشجب جميع الإجراءات المتخذة من جانب إسرائيل والهادفة إلى تغيير وضع القدس[38].

3- **قرار مجلس الأمن رقم الصادر بتاريخ 1971/09/25** الذي يؤكد أن كل الإجراءات التشريعية والدستورية التي تتخذها إسرائيل لتغيير معالم المدينة بما في ذلك مصادرة الأراضي ونقل السكان، وإصدار التشريعات التي تؤدي إلى ضم الجزء المحتل من المدينة إلى

إسرائيل باطل ولا اثر له، ولا يمكن أن يغير وضع المدينة[39].

4- **قرار مجلس الأمن رقم 476 الصادر بتاريخ 30 /06/ 1980** الذي عبر عن قلقه العميق من الخطوات التي تتخذها الكنيست بحق القدس[40]، وأكد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس و بطلان كافة الإجراءات التي اتخذها الاحتلال لتغيير معالم القدس ووضعها الجغرافي والتاريخي والسكاني واعتبارها باطلة أصلا ويجب إلغاؤها لأنه لا أساس قانوني لها وتشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتضمن تحذير صريح لدولة الاحتلال الإسرائيلي بأنه في حال عدم تقيدها بالقرارات الأممية سيتم دراسة السبل والوسائل العملية لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار[41].

5- **قرار مجلس الأمن رقم 478 الصادر بتاريخ 29 /08/ 1980**[42]، المتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة[43]. ويعتبر هذا القرار من أهم القرارات ذات العلاقة بوضع مدينة القدس في القانون الدولي وقد جاء هذا القرار شديد اللهجة ضد الاحتلال ونص على رفض الاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لدولة الكيان الصهيوني، ويعتبر من أهم القرارات الأممية التي أثبتت مخالفة الكيان الصهيوني للشرعية الدولية وانتهاكه للقانون الدولي وإدانة هذا الانتهاكات حيث:

أ- أعلن بطلان المادة01 من هذا القانون الأساسي واعتبر إعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل انتهاك للقانون الدولي وتهديد للسلم والأمن الدوليين.

ب- طالب دولة الاحتلال بإلغاء هذا القانون و أكد مجددا على مبدأ في القانون الدولي وهو أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة.

ت- أشار إلى أن إسرائيل لم تلتزم بقرار مجلس الأمن 476 لسنة 1980 وذكر عبارة حازمة تعبر عن استيائه ورفضه لهذا القانون نصها هو"وإذ يؤكد مجددا تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقا للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره 476 لسنة 1980، في حال عدم تقيد إسرائيل، وفي ذلك إشارة إلى حجم الانتهاك والتحدي للشرعية الدولية الذي مارسته دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ث- وجه أشد اللوم لدولة الاحتلال بسبب مصادقتها على" القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

ج- أكد أن مصادقة إسرائيل على"القانون الأساس يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 أوت 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 ، بما في ذلك مدينة القدس.

ح-قرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصا "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلا ويجب إلغاؤها.

خ- يؤكد أيضا أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. و قرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: قبول هذا القرار وطالب الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

يتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.ونتيجة لهذا القرار سحبت13 دولة بعثاتها الدبلوماسية من القدس[44].

6- **قرار مجلس الأمن رقم 672 الصادر بتاريخ 12 /10/ 1980** يؤكد بأن القدس منطقة محتلة.

7- قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ في 23 /12/ 2016، يؤكد عدم شرعية المستوطنات في القدس الشرقية، ويطالب إسرائيل بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وعدم الاعتراف بأي تغيرات في حدود 04 جوان 1967.

الفرع الثالث : مخالفة صفقة القرن لأحكام اتفاق أوسلو لعام 1993

تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 13سبتمبر1993 ، بناء على عدة لقاءات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والصهاينة، منذ ما بعد مؤتمر مدريد، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق، وقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس، ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بريز وزير الخارجية، وبحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين، وبرعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[45].

صفقة القرن الأمريكية تتعارض مع ما تصت عليه اتفاقية أوسلو للعام1993 ، والتي صادقت عليها الأمم المتحدة ، فالاتفاق نص نظريا على حل الدولتين، وتشكيل دولة فلسطينية في حدود 1967 وانسحاب إسرائيل من أراضي الضفة الغربية. بينما صفقة القرن لم تكن أكثر من إعلان وفاة اتفاق أوسلو، إن الفرق بين صفقة القرن واتفاق أوسلو كبير، ففي اتفاق أوسلو قدمت وعود بنقاش حقيقي وتامين حلول لمشكلات قائمة منها الاحتلال والحصار والاستيطان، والقدس والانسحاب من غزة والضفة الغربية. أما صفقة القرن فهي لم تقدم شيئا خاصة مع اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، فان فلرص السلام سقطت بالكامل.

صفقة القرن لا تجسد النوايا التي انطوت عليها اتفاقية أوسلو للعام1993 ، مما يجعل الصفقة المقترحة غير قانونية، وهو ما يوفر المبررات لرفض الصفقة جملة وتفصيلا، على أساس المظالم السياسية والتاريخية التي تنطوي عليها، بالإضافة إلى مخالفتها للاتفاقيات الدولية.

الفرع الرابع : تناقض صفقة القرن مع القرار 194 الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين

ارتبط مفهوم اللاجئ الفلسطيني منذ النكبة بحق العودة وهو دليل علي ما يمثله هذا الحق بالنسبة للفلسطينيين، و يعود السبب في كون حق العودة الأبرز لجانب بعده السياسي حيث ترفض إسرائيل تطبيقه لما يمثله من هاجس و خطر ديمغرافي علي التركيبة السكانية في فلسطين وخاصة داخل الخط الأخضر و يهدد ما تسعى إليه من يهودية لكيانها الاحتلالي[46].

إن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلي ديارهم و ممتلكاتهم حق شرعي مقدس و حق أساسي من حقوق الإنسان كرسته العهود و المواثيق و القرارات الدولية[47]، و ينبع هذا الحق أيضا من حق تقرير المصير وقدسيه الملكية الخاصة وعدم زوالها بالاحتلال أو بتغيير السيادة، وهو حق طبيعي لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل ولا تلغيه اتفاقيات الإذعان لذلك لا يجوز التنازل عنه لأنه يتعلق بقاعدة أمرة في القانون الدولي.

وانطلاقا من قواعد القانون الدولي يتصف هذا الحق بأنه حق فردي يملكه اللاجئ نفسه أولا، و بأنه حق جماعي في الوقت نفسه انطلاقا من حق الشعوب و الأمم في تقرير المصير الوارد في ديباجة الميثاق و لقد جرت الأعراف و التقاليد حتى قبل تأسيس الأمم

المتحدة وقبل الموافقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن حق كل شخص في العودة إلي منزله في وطنه واحد من حقوق الإنسان الأساسية[48].

تضم صفقة القرن مخالفة أخرى للقانون الدولي، والتي تتعلق بحق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم وفقا للقرار رقم 194 . وقد عاش الفلسطينيون كلاجئين في فلسطين المحتلة وفي دول أخرى كأجانب، أو كمواطنين من الدرجة الثانية. ومنذ العام 1948، استمر الفلسطينيون في التنقل بين العديد من الدول، من بينها الأردن وسورية ولبنان ومصر وفنزويلا وجنوب إفريقيا وغيرها، وهو ما زاد من تعقيد أزمة اللاجئين.

وهكذا، كان عملاً غير أخلاقي من جانب الولايات المتحدة أن تعمد، من خلال الرئيس ترامب، إلى سحب المساعدات الأميركية التي مولت التعليم والتشغيل والعلاج للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة .وكان هذا التحرك خطة تهدف إلى إجبار فلسطين على القبول بصفقة القرن[49].

وكان إيقاف الدعم الأمريكي المقدّم للأونروا خطوة مرحلية مقدّمة لإنهاء عملها، أو حصرها في إطار محدود، حيث ترغب الولايات المتحدة في تصفية حق العودة بإنهاء عمل الاونروا باعتبارها المضلة التي تحافظ على قضية اللاجئين، مع تسهيل دمج الفلسطينيين وتوطينهم في الخارج، وإعطائهم كامل المواطنة، أو منحهم تعويضات فردية[50].

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه صفقة القرن والسيناريوهات المحتملة

تواجه صفقة القرن العديد من التحديات المتعلقة بالسيادة على القدس، وحق العودة للاجئين، وترسيم الحدود للدولة الفلسطينية المفترضة مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، وطبيعة سيادة الدولة الفلسطينية التي يريدها كيان الاحتلال منزوعة السلاح، وتعيش في ظل سيادة الاحتلال الفعلية؛ وتواجه كذلك العديد من التحديات المتعلقة بتسوية قضايا الحل النهائي(اللاجئين،الحدود، السيادة ، القدس، المياه).

الفرع الأول : التحديات التي تواجه صفقة القرن

أولا: الشروط الإسرائيلية

يضع كيان الاحتلال الإسرائيلي عددا من الشروط التي يجب أن توافق عليها السلطة الفلسطينية والحركات الفلسطينية للقبول بحل الدولتين، والتي تجعل من الدولة الفلسطينية مجرد اسم لدولة منزوعة السلاح والسيادة، ولا تتوفر فيها مقومات الدول الطبيعية والسياسية المتعارف عليها عالميا. والاعتراف بيهودية الدولة بصفته شرطا أوليا

للتسوية السياسية، والتنازل عن حدود ما قبل04جوان 1967، والسيادة على القدس، والدولة، واللاجئون، والسلاح، كلها قضايا يصر كيان الاحتلال الإسرائيلي على مصادرتها والتحكم فيها.

1- الحدود

على مدى عقود تمسك العرب والمفاوض الفلسطيني بحدود ما قبل04جوان 1967، التي تغيّرت في حرب جوان 1967 ؛ بسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أراضي دول عربيّة لكل من فلسطين ومصر وسوريا والأردن ولبنان وجاءت المبادرة العربية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، واعتمدتها قمة جامعة

الدول العربية(الدورة العادية الرابعة عشرة) في بيروت في مارس 2002 ، لتؤكد ضرورة انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من هذه الأراضي مقابل-الاعتراف بها وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية معها. لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت العرض بشكل قاطع ، واستمرت حينها في اجتياح الضفة الغربية وبناء المستوطنات. حدث تغير في الموقف الفلسطيني، وأعربت بعض قياداته عن قبولها بتبادل الأراضي مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث صرح عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، عزام الأحمد، أن الحديث عن تبادل الأراضي لحل القضية الفلسطينية كان ولا يزال مطروحا . وشدد على أن أي تبادل للأراضي، يجب أن يكون بالمثل وبنفس القيمة. وأشار إلى أن مشروع تبادل الأراضي عرض كثيرا منذ اتفاق أوسلو، مؤكدا أن الفلسطينيين يريدون كامل أراضيهم بنفس المساحة والقيمة، وأنه لا تنازل عن متر واحد من القدس الشرقية[51].

2- عودة اللاجئين الفلسطينيين.

تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين الوجه الحقيقي للصراع العربي- الإسرائيلي، وهي تمثل جوهر القضية الفلسطينية فهي قضية أولئك الفلسطينيين الذين يشكلون حوالي نصف الشعب الفلسطيني والذين شردوا من ديارهم عام 1948وعاشوا في مخيمات اللجوء داخل فلسطين وفي الدول العربية المجاورة، و إبان حرب جوان عام 1967 زادت أعداد هؤلاء المهجرين بنزوح آلاف الفلسطينيين عن ديارهم إلى الدول العربية المجاورة.

لقد صدرت مشاريع ووقعت اتفاقيات كثيرة تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ أكثر من ستين عاما يطالب بعضها بضرورة حل قضيتهم حلا عادلا وعودتهم إلى

ديارهم على أساس القرار 194، وبعضها الآخر يهدد بإلغاء هذا الحق وتصفية حقوقهم المشروعة بالعودة إلى ديارهم.

وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة أيضا أهم قضايا التسوية السياسية الجارية، لأنها تعكس جوهر الصراع في المنطقة ومستقبله ببعدها الديمغرافي والجغرافي. وقد بدأ المحتل الإسرائيلي يدرك حقيقة حق العودة كعنصر رئيسي في معادلة الصراع، لذلك لم تتوقف محاولاته من تفريغ هذا الحق من مضمونه بمشاريع وخطط سياسية منذ قيام الكيان الإسرائيلي وحتى يومنا هذا.

وتؤكد قيادة الاحتلال الإسرائيلي ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة؛ بهدف منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ، وتنبئ سياسة الاحتلال الإسرائيلي بسعيه لاحقا إلى طرد الفلسطينيين المتبقين فيها، من خلال رفض مؤسساته إعطاء الفلسطينيين تصاريح البناء، ومصادرة أراضيهم، وحرمان مناطقهم من الخدمات، والتضييق عليهم؛ بهدف دفعهم للهجرة . وفي الجهة الأخرى هناك انقسام فلسطيني عربي حول مسألة عودة اللاجئين، وإن كانت الشعارات تتمسك بحقهم في العودة فإن الاختلاف حاصل حول ضرورة التمسك بحقهم في العودة إلى الأماكن التي هجروا منها، حيث يرى بعضهم الاكتفاء بعودتهم إلى الدولة الفلسطينية، وتوطين من يرغب منهم في الدول التي استقروا فيها، أو إعادة توطينهم في دول أخرى، أو في جزء من شبه جزيرة سيناء التي قد تكون جزءا من الدولة الفلسطينية مع قطاع غزة، والتي قد تشرف عليها مصر، في حن تشرف الأردن على ما تبقى من الضفة الغربية، بحسب التسريبات، ولذا تعد قضية اللاجئين معوقا رئيسيا في التوصل إلى اتفاق سلام مع الاحتلال الإسرائيلي[52].

3- الجيش والسلاح

يصر الاحتلال على ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح؛ بحجة حماية أمن إسرائيل، وضمان مستقبلها، وهو ما يشكل تحدياً لقبول الفلسطينيين للتسوية مع الاحتلال الإسرائيلي.الرئيس الإسرائيلي رؤوفن ريفلن طرح فكرة إقامة دولتين؛ إسرائيلية وفلسطينية،على شكل(كونفدرالية)، مع حدود مرسومة، وبرلمانين ودستورين، ولكن بجيش إسرائيلي واحد، في حن يدعو الإسرائيليون اليمينيون، منذ مدة طويلة، إلى توحيد دولة فلسطينية مع الأردن، وهو الحل الذي سيريح إسرائيل من هذه القضية .وقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن الحكام العرب تنازلوا عن الشروط التي تضمنتها المبادرة العربية، ولم

يكن ذلك خبرا مفاجئا؛ إذ بات معلوماً أن موضوع الانسحاب من الأراضي المحتلة لم يعد وارداً في الأطروحات الجارية، وكذلك مسألة وقف الاستيطان،

وإن قيل إن المطروح لا يتجاوز حدود تجميد الاستيطان بصفة مؤقتة في المستوطنات النائية فقط، التي تقع خارج التجمعات الاستيطانية الكبرى، وهو يعني أن المستوطنات الأخيرة التي تستوعب أكثر من 80 ٪ من المستوطنين، ستظل لها حريتها المطلقة في التمدد والتوسع[53].

الفرع الثاني : السيناريوهات المحتملة لصفقة القرن الأمريكية:

أولا: السيناريو الأول : فشل الصفقة

بنا ء على أن الصفقة وفق ما تسرب عنها هي في جوهرها مشروع إسرائيلي، وهي لا تصل إلى الحد الأدنى الذي يقبل به أي طرف فلسطيني، بمن فيها الأطراف المؤيدة لمسار التسوية. وما دام لا يوجد طرف فلسطيني مؤهل للموافقة والحديث باسم الفلسطينيين، فلن تكون هناك تسوية أو صفقة، لأن الطرف المعني ليس جزءا منها. كما أن الطرف الفلسطيني من خلال وجوده على الأرض، ومن خلال مقاومته قادر على إفشال الصفقة، كما أفشل عشرات مشاريع التسوية طوال السبعين سنة الماضية.

وليس من المتوقع أن يتمكن أي طرف عربي من فرض إ رادته على الشعب الفلسطيني. كما أن البيئة العربية نفسها غير متحمسة، وغير مؤهلة لإنفاذ الصفقة[54].

ثانيا : السيناريو الثاني : تمرير الصفقة بعد" تأهيل " الحالة الفلسطينية والعربية والإسلامية لقبولها

ويعتمد ذلك على تسويق وتلميع الطرف الفلسطيني الملتزم بمسار التسوية، باعتباره صامدا ومحافظا على الحقوق الفلسطينية، في الوقت الذي يتم فيه تخفيف عدد من النقاط التي تمّ تسريبها وإظهار تراجع "الطرف الإسرائيلي والأمريكي عنها، وتقديم ذلك كانتصارات للطرف الفلسطيني والعربي، في الوقت الذي يتم فيه تمرير قضايا جوهرية عالقة أو تأجيلها، بحيث تكون المحصلة النهائية اتفاقا جديدا بتنازلات جديدة؛ وخصوصا في مواضيع القدس واللاجئين والسيادة على الأرض. فمثلا يتم تخفيف التشدد الإسرائيلي فيما يتعلق بمساحة السيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية من % 60 إلى 40% وتتم جدولة" إعادة الانتشار"الإسرائيلي بطريقة يُمكن تسويقها.أو يتم توسيع دائرة النفوذ الفلسطيني في شرقي القدس، وإعطاء قدر من الإدارة المشتركة فيما يتعلق بالبلدة القديمة.أو يتم الاكتفاء بالمستعمرات القائمة دون ضمّ البؤر الاستيطانية أو تتم الموافقة على إعلان الدولة

الفلسطينية في إطار زمني قريب، مع توفير بعض أشكال" السيادة "والاستقلال الاقتصادي، ورفع الحصار عن القطاع والموافقة على إنشاء الميناء والمطار، وتوفير ممر آمن بين الضفة والقطاع .وقد يتضمن ذلك الدخول في كونفيدارلية بين الدولة الفلسطينية والأردن[55].

ويجب وفق ذلك، أن تسلّم حماس قيادة السلطة في القطاع إلى حكومة رام الله(ما فوق الأرض وما تحت الأرض)التي ستسعى لنزع أسلحة المقاومة، وتوفير البيئة المناسبة لمسار التسوية.

ثالثا: السيناريو الثالث : نجاح الصفقة وفق الشروط والمعايير الأمريكية المعروضة حاليا

أو حسبما تسرب من الصفقة :على أساس متابعة الولايات المتحدة إصرارها على إنفاذ خطوط التسوية عمليا على الأرض، ومتابعة الضغط على الأنظمة العربية لإجبارها على دعم الصفقة، مع تهديدها بتركها إلى مصيرها في صراعاتها الإقليمية أو في نزاعاتها مع شعوبها . وعلى أساس تهديد عباس باستبداله، وتوفير زعامة فلسطينية جديدة تُوفر الغطاء اللازم فلسطينيا لمسار التسوية.الخيار المرجح :يبدو وفق المعطيات الحالية[56] .

خلاصة:

عرفت القضية الفلسطينية منذ القرن الماضي مشاريع وخطط تسوية عديدة طرحتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وغيرها، لكن خطة السلام الأمريكية أو ما يسمى صفقة القرن تعتبر الأسوأ بينهما على الإطلاق، وهي لا تعد خطة تسوية أصلا بل فرض لوجهة نظر مفادها انه لا توجد قضية وطنية فلسطينية بل قضايا إنسانية معيشية. و تتجاهل صفقة القرن كامل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني والالتفاف على جوهر الصراع الأساسي وهو الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

أولا:الاستنتاجات:

1- تشجع صفقة القرن على أن يكون خيار الحل عربيا إسرائيليا عوضا عن الحل الفلسطيني -الإسرائيلي المتوقع، وهو خيار طالما دفعت إسرائيل باتجاه تنفيذه لتتجاوز عقدة تناقض مشروعها الاستعماري مع الحق الفلسطيني الراسخ.

2- تشير القرائن إلى أن السياق الذي تجري فيه الصفقة غير ذي صلة بحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ، لذلك تبدو الصفقة استكمالا لمشروع الصراع أكثر من كونها محاولة لوضع حد نهائي له.

3- إن السعي لتنفيذ الصفقة يعيني محاولة فعلية لشطب القضية الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد على تعاظم المسؤوليات أمام كافة القوى الفلسطينية والعربية.

4- لا تذهب صفقة القرن بعيدا عن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تقوم فكرته الأساسية على إعادة بناء المنطقة على أسس جديدة يتم خلالها تطبيع وجود إسرائيل والقبول بها.

5- إن الطرح الأمريكي في إطار صفقة القرن لا يراعي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في دولة فلسطينية على حدود 1967.

6- إن صفقة القرن هي تعبير عن اتفاقية أوسلو الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية أمريكيا وذلك عن طريق:

أ- إخراج قضية السيادة الفلسطينية عن مدينة القدس من دائرة التفاوض وقد مهد قرار ترامب المتعلق بالقدس لذلك الأمر.

ب- تصفية قضية اللاجئين على أساس السماح لهم بالعودة إلى داخل حدود الدولة الفلسطينية وهذا يتناقض مع نصوص قرار رقم 194 لعام 1949.

ت- سيطرة إسرائيلية على حدود الدولة الفلسطينية وهذا يضعنا أمام التساؤل بان الدولة الفلسطينية المرتقبة ستكون بجود مؤقتة

ث- تحويل قضية الشعب الفلسطيني إلى قضية إنسانية ينتم معالجتها اقتصاديا وهو الأخطر في هذه القضية المريبة.

ثانيا: توصيات:

1- رفض أي مشروع يمس بالحقوق الفلسطينية الثابتة.

2- تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتنسيق الجهود كافة في مواجهة" الصفقة.

3- إصدار ميثاق تتعاهد فيه القوى والفصائل والرموز الفلسطينية على المحافظة على الثوابت، ورفض" صفقة القرن "وأي صفقة أو تسوية تتناقض من الحقوق الفلسطينية.

4- إنفاذ اتفاق المصالحة الفلسطينية الموقع في 2011 ، وتوافقات بيروت في 2017 ، وعقد مجلس وطني فلسطيني توحيدي، وإعادة بناء منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بما يتوافق مع إعادة القوة والحيوية للمشروع الوطني الفلسطيني.

5- الدعوة العاجلة إلى عقد الإطار القيادي الموحد للشعب الفلسطيني، وتفعيله كإطار لحماية الحقوق والثوابت الفلسطينية، إلى حين إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

الهوامش :

[1]عمر أبو عرقوب، صفقة القرن من منظور الإعلام وهندسة الجمهور تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي، مجلة رؤية تركية، العدد4/7 لسنة2018، ص54.

[2]محسن صالح، الآفاق المستقبلية لـ"صفقة القرن" الأمريكية، تقدير استراتيجي رقم (110)، فيفري،2019، مركز الزيتونة للدراسات لاستشارات،بيروت،2019، ص02/01.

[3]مظهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن، التحديات والفرص، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتجي للدراسات ، ص03.

[4]إبراهيم حمامي، صفقة القرن – الحلم القديم الجديد ،لندن، 2018، ص86.

[5]حيث بتاريخ 06ديسمبر 2017 اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأضاف ترامب بأن وزارة الخارجية الأمريكية ستبدأ عملية بناء سفارة أمريكية جديدة في القدس، ولقد أدان مجلس الأمن في اجتماعه الطارئ في 07 ديسمبر2017، قرار ترامب ورأى أن قرار الاعتراف بالقدس انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار.

[6] امجد النهان، عريقات يكشف تفاصيل صفقة القرن الأمريكية(عرض وثيقة)، وكالة أناضول،21جانفي2018، على الموقع: http://www.aa.com.tr/ar/

[7]هاني المصري، القضية الفلسطينية ومشروع صفقة القرن، مجلة رؤية تركية، العدد4/7لسنة2018، مركز مسارات فلسطين، 2018، ص13.

[8]إبراهيم حمامي، مرجع سابق، ص87/86.

[9]عبد السلام معلى، صفقة القرن وصفة لحل الصراع أم تدشين لمرحلة جديدة فيه،مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد2018،85، مركز دراسات الشرق الأوسط،2018، ص36.

[10]تقدير موقف، جولة كوشنر وصفقة القرن: هل ثمة صفقة حقا، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،. جوان2018، ص03.

[11]إن قاعدة مبادلة الأراضي هي قاعدة باطلة في القانون الدولي، لأنها تكرس من ناحية ملكية إسرائيل للأرض الفلسطينية وهي ليست كذلك، فالأرض المعنية هي ارض فلسطينية احتلتها إسرائيل عن طريق الحرب ولا يتأسس أي حق لإسرائيل فيها، أي أن إسرائيل لا تملك الأرض المعنية حتى تقايضها، ومن ناحية أخرى فان التعامل نع المبدأ المذكور يعين إقرار وتسليم الطرف الفلسطيني بملكية إسرائيل لهذه الأرض مادام الطرف الإسرائيلي قد قبل بمقايضتها. للمزيد حول هذا المبدأ انظر: نبيل الرملاوي، الدبلوماسية الفلسطينية ودبلوماسية الحرب الإسرائيلية أمام القانون الدولي، ط01،2014، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص148.

[12]إبراهيم حمامي،صفقة القرن – الحلم القديم الجديد ،لندن2018.ص17.

[13]حسام بدران، تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية صفقة القرن المحتوى والسياق، مجلة رؤية تركية، العدد(7/4)، 2018، ص24.

[14]إنّ القدس هي جوهر القضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق أرادت الولايات المتحدة إزاحتها عن طاولة المفاوضات، مع ترك غموض يكتنفها؛ بهدف اختراع عاصمة فلسطينية جديدة على هوامش ضواحي القدس؛ ليحتفظ الكيان بحق السيادة السياسية والأمنية على المدينة وللمواطنين حق العبادة. وقد أدت ردة الفعل الباهتة على قرار نقل السفارة إلى إغراء الولايات المتحدة للإعلان رسميا عن تقريب موعد نقلها، كما أن قرار نقل السفارة يحمل بعدا سياسيا خطيرا على القضية الفلسطينية؛ لأنّه يشجّع الاحتلال على التمادي في فرض سياسة الأمر الواقع.انظر:حسام بدران،مرجع سابق، ص26/25.

[15]عبد السلام معلى، مرجع سابق، ص43/42.

[16]مظهر الصفاري، مرجع سابق ، ص07/06.

[17]عبد السلام معلى، مرجع سابق، ص44/43.

[18]الكنيست الإسرائيلي يصوت على مشروع قانون(القدس الموحدة)بالقراءة الأولى، موقع الوكالة الروسية https://arabic.sputniknews.com.عربي،: 27 /7 / 2017.

[19]قوانين الأساس في إسرائيل هي بمنزلة البديل من الدستور، و تعتبر قوانين دستورية الطابع بإمكانها أن تلغي قوانين أخرى تتناقض معها، وتتعامل المحاكم الإسرائيلية معها على هذا الأساس.

[20]الذي ينص على أن : دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وعاصمتها القدس الكاملة الموحدة، وأن اللغة العبرية وحدها هي اللغة الرسمية ، وأن الدولة مفتوحة أمام قدوم اليهود ولم الشتات، ويمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير في إسرائيل. انظر: قانون أساس إسرائيل -الدولة القومية للشعب اليهودي.

[21] عبد السلام معلى، مرجع سابق، ص41/40.

[22]مطهر الصفاري، مرجع سابق، ص18/17.

[23]مطهر الصفاري، مرجع سابق،ص05.

[24]رفضت كل من منظمة التحرير الفلسطينية و سوريا والعراق والجزائر هذا القرار أما الأردن ومصر وافقتا عليه وعينت الأمم المتحدة جونار يارنج سفير السويد في موسكو مبعوثا خاصا لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقد قام بعدة جولات واتصالات على مدى ما يزيد عن ثلاث سنوات حين ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أي تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 على عودة اللاجئين، أما الكيان الإسرائيلي ركز على الدخول في محادثات السلام دون شروط مسبقة كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، ورفض إعادة غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس موحدة.أنظر:محسن صالح، فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، كوالالمبور، 2002، ص263.

[25] الفقرة01 من قرار مجلس الأمن رقم242الصادر في22 نوفمبر1967.

[26] الفقرة02 من نفس القرار.

[27]أنظر: محسن صالح، فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص272.

[28]انظر: نص قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967.

[29] اياد خلاد إسماعيل هنا، واقع تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين،2017، ص64.

[30]صفقة القرن في القانون الدولي، مركز الروابط للدراسات الإستراتجية والسياسية، على الموقع: https://www.google.com/amp/s/rawabetcentcenter.cim/archives/79605/amp تاريخ النشر2018/12/15.

[31]نفس المرجع.

[32] موسى القدسي الدويك، القدس والقانون الدولي، دراسة للمركز القانوني للمدينة، والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني فيها، ط2002،01 ، الإسكندرية، 2002، ص16.

[33] احمد كلوب، مصباح مقبل، آليات تطبيق قرارات الشرعية الدولية، الخاصة بالقضية الفلسطينية، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، المؤتمر الدولي المحكم، (الأمم المتحدة والقضية الفلسطيني"تحديات وفرص")، جويلية2018،غزة، فلسطين، 2018، ص104/103

[34] موسى القدسي الدويك، مرجع سابق ،ص17.

[35] احمد كلوب، مصباح مقبل، مرجع سابق، ص107.

[36] صوتت 128 دولة في الأمم المتحدة لصالح القرار الذي يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، فيما اعترضت 09 دول، وامتنعت 35 دولة عن التصويت.والدول المعترضة هي (توغو، هندوراس، إسرائيل، الولايات المتحدة، غواتيمالا، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو)

[37] السيد مصطفى أبو الخير، القدس والأمم المتحدة رؤية قانونية، ص24.

[38] عصام مسلط، دراسة بعنوان الواقع يفرض الواقعية (القدس في قرارات الشرعية الدولية)، مقدم لمؤتمر يوم القدس الثامن بعنوان: الحلول المقترحة لمستقبل مدينة القدس-أبعادها وأثارها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2015 ،ص58.

[39] نفس المرجع، ص58.

[40]عصام مسلط، مرجع سابق

[41]معتز المسلوخي، الأثر القانوني لقانون قومية الدولة اليهودية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، بيروت،2018، ص07.

[42]صدر هذا القرار بأغلبية 14 صوت وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، انظر: وكيبيديا الموسوعة الحرة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478.على الموقع http://ar.m.wikipedia.org

[43]ونتيجة لهذا القرار سحبت13 دولة بعثاتها الدبلوماسية من القدس.انظر: احمد كلوب، مصباح مقبل، آليات تطبيق قرارات الشرعية الدولية، الخاصة بالقضية الفلسطينية، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، المؤتمر الدولي المحكم، (الأمم المتحدة والقضية الفلسطيني"تحديات وفرص")، جويلية2018،غزة، فلسطين، 2018.

[44] احمد كلوب، مصباح مقبل، مرجع سابق، ص107.

[45]يعد هذا الاتفاق منعطفا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية وهو أول اتفاق وقعه الفلسطينيون و الإسرائيليون ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية وهو يعكس مدى التنازلات الهائلة التي اضطرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تقديمها حتى تحصل على اتفاق يشبه في جوهره باتفاق كامب ديفيد 1978 والتي وصفت موقعه السادات آنذاك بالخيانة والاستسلام، وهو يعكس بالتأكيد مدى الانتكاسات والتراجعات والضربات التي عانى منها مشروع تحرير فلسطين خلال فترة 1978 – 1993 وقد كرس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية والمسارات العربية الأخرى، وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية- الإسرائيلية والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في 26 أكتوبر 1994 والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة .أنظر: محسن صالح ، فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، مرجع سابق، ص 276/275 .

[46] خالد أحمد موسى، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم في لبنان(1994-2009)، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 32.

[47] فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كرس حق العودة في مادته 13 إذ تنص صراحة (على أنه يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلاده كما يحق له العودة إليها)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية كرس حق العودة في المادة الأولى الفقرة الأولى إذ تقر بأحقية الشعوب في تقرير مصيرها و حق العودة مرتبط بذلك، و المادة 12 الفقرة 04 تأكد على عدم جواز حرمان أحدا تعسفا من حق الدخول إلى بلده، و كذلك ورد في اتفاقية جنسية الأشخاص الطبيعيين في حالة خلافة الدول الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 153/55 المؤرخ في ديسمبر2000، المادة14 الفقرة02 تنص على أن الجنسية غير مطلوبة من أجل حصول السكان العاديين على حق العودة، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 أوت 1949 تنص المادة 49 على عدم مشروعية النفي و الإقصاء. أنظر: بلونغ غيل، لاجئو 1948 الفلسطينيون و حق العودة الفردي، دراسة تحليلية في القانون الدولي، الطبعة الثانية، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة و اللاجئين الفلسطينيين، بيت لحم، 2007، ص 49.

[48]كانت أولى التدوينات التي سجلت الحق في العودة ما ورد في لائحة الحقوق التي صدرت في انجلترا بعد الثورة الانجليزية عام1688م، والتي تضمنت عدة وثائق وإعلانات، من هذه الوثائق وثيقة العهد الأعظم (الماجنا كارتا) عن الملك جون1215م، والتي نصت على مشروعية الذهاب خارج المملكة والعودة إليه بسلامة وأمن، وبعد الثورة الفرنسية كفل دستور 1791م حريات

كل إنسان في الذهاب أو البقاء أو المغادرة دون أن يتعرض للتوقيف أو الاغتيال أو الحبس أو الاتهام إلا بأمر القانون أو بالطرق التي يقرها الدستور أنظر : عبد الناصر قاسم الفرا، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، غزة.، ص 08/07.

[49]إبراهيم حمامي ، مرجع سابق، ص105.

[50]حسام بدران، مرجع سابق، ص26.

[51]مطهر الصفاري، مرجع سابق، ص18.

[52]مطهر الصفاري، مرجع سابق، ص22/21.

[53]مطهر الصفاري، مرجع سابق، ص22/20.

[54]محسن صالح،تطورات صفقة القرن ومساراتها المحتملة، تقدير استراتيجي رقم 108،سبتمبر2018، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2018، ص13.

[55]نفس المرجع، ص14/13.

[56]نفس المرجع، ص15.